

التعريف بكتاب النُف في الفناوى

لشيخ الاسلام السفدي (ابو الحسن علي بن الحسين بن محمد

المتوفى في بخارى سنة ٤٦١ هـ - ١٠٦٨ م)

أكرم مدير مركز الأبحاث

تقديم

بعد أن قدمنا في كتابنا : « المصنفات الفقهية لإمام الهدى أبي الليث السمرقندي »
فقيهاً من فقهاء الحنفية في القرن الرابع الهجري عاش في منطقة خراسان وما وراء النهر
فتسنى لنا بذلك دراسة تطور هذا الفقه في تلك الاصقاع وما انفردت به شعبة الحنفية في
خراسان وما وراء النهر من اجتهادات فقهية وجهود ، يسرنا ان نقدم اليوم للمعنيين
بدراسة الفقه الاسلامي فقيهاً آخر من الفقهاء الذين يعدهم الحنفية من جملة رجالهم ، وهو
ادنى الى الاستقلال في الرأي او الحياد العلمي في عرض اقوال الفقهاء .
ونعني به الفقيه الملقب بالسفدي نسبة الى شعب السغد او الصغد من الاثراك وهو من
فقهاء القرن الخامس الهجري في تلك المنطقة التي تمتد من اصقاع خراسان الى ما وراء
النهر .

والسفدي هو : شيخ الاسلام ابو الحسن او الحسين علي بن الحسين بن محمد الحنفي .

مرحلة تطور :

والفترة التي تفصل بين موت الفقيه امام الهدى أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي

وبين موت السفدي اقل من قرن اي انها لا تزيد على اربعة اجيال الا قليلا ، ولذا فان دراسة بعض مصنفات السفدي لا تخلو من فائدة في إثارة مرحلة تطور الفقه الحنفي فيما وراء النهر وخراسان خاصة والفقه الاسلامي عامة حيث ان مصنف السفدي المسمى بالنتف هو من المتون الخلافية لا من المتون المصنفة في حدود مذهب واحد .

في هذه الفترة التي مرت بين موت الفقيه ابي الليث السمرقندي وبين موت السفدي لم يكف النشاط الفقهي في تلك الاصقاع عن الحركة فقد اصبحت مصنفات ابي الليث تقليدية وعنى بها الفقهاء اللاحقون فاكثروا النقل عنها واختصر المرغيناني الفرغاني مصنف كتاب الهداية ، كتاباً من كتب ابي الليث هو كتاب النوازل ، وصنف السفدي كتاب النتف في الفتاوى الذي كانت تحدثنا عنه كتب التراجم وفهارس المصنفات .

نسخ النتف :

ولقد قيض لي ان اطلع على الجزء الخامس من فهرس مكتبة (رضوي) في ايران المسمى (فهرست كتابخانه آستان قدس رضوي) فعثرت فيه على اشارة تفيد وجود نسخة مخطوطة من كتاب النتف في هذه المكتبة مرقمة بالرقم (٨٨٤) من قسم الفقه .

وصف مخطوطة آستان قدس وغيرها من نسخ النتف :

وقد وصف هذا الفهرس مخطوطة النتف للوجود في آستان قدس بقوله إنها تشتمل على الفصول الفقهية المعروفة مع فتاوى واقوال وآراء لابي حنيفة والامام الشافعي وغيرها ، وهي نسخة كاملة تبدأ بكتاب المياه وتختتم بكتاب السبق .

وقد كتبت نسخة مكتبة رضوي في ١٨ رجب ٩٥٩ هـ بخط نسخ ، وعدد اسطر كل صحيفة ٢١ سطراً وعناوين الكتاب كتبت بالحبر الازرق وعدد اوراقه ٢٣٠ ورقة ومسطرته ٢٩×١٥ .

ولقد تكرمت المكتبة المركزية للجامعة بغداد بخلبت نسخة مكروفسلية من هذه

المخطوطة واتيحت لي الافادة منها بعد تصويرها من طرف المجمع العلمي مجانياً .
وجلبت مديرية الاوقاف العامة بناد على طلبي نسخة مخطوطة اخرى من كتاب النتف
من جامع الصائغ في الموصل وهي احدى نسختين لم تفقد لحد الآن والحمد لله . وقد اشير
اليها اشارة مقتضبة في كتاب مخطوطات الموصل لاسيد داود الجلي فحاء فيها :
« نتف في الفتاوى ١٠٨٥ هـ » دون الاشارة الى اسم المصنف ، وقد تم جلب نسخة
الصائغ وتصويرها على المكرو فلم واهديت لنا من مديرية الاوقاف العامة مشكورة .
اما نسخة جامع الباشا في الموصل فلم يمر عليها من أسف . هذا وتوجد نسخ اخرى من هذا
الكتاب في مكتبات اخرى منها نسخة في مكتبة طوب قيو رقها ٣٥٢٨ / ١ / ١١٥٧ كتبت
بتاريخ ١٠٨٧ و اخرى رقها ٣٥٢٩ / ك / ٧٨٢ كتبت سنة ١٠٧٣ هـ .

نسبة كتاب النتف الى السعدي :

ومع ان جميع التراجم التي ترجمت للسعدي نسبت اليه مصنفين ها :

١ - كتاب النتف في الفتاوى

٢ - شرح الجامع الكبير للشيباني (محمد بن الحسن) .

الا ان بعضها ينسب الكتاب الاول لغيره ايضاً ، فهي تاج التراجم لابن قطلوبغا

ما يشير شكاً في نسبة كتاب النتف الى السعدي اذ يقول :

« وبأيدينا كتاب النتف يعزى الى الغزنوي . والله اعلم » .

ويشير كشف الظنون الى عبارة ابن قطلوبغا هذه ثم يذكر ان كتاب النتف نسبة

الى الجمالي في ادب الاوصياء الى التمرقاشي .

وفي مكتبة يكي جامع في الاستانة مخطوط عنوانه « النتف في الفتاوى » لشرق الدين

قاسم بن حسين الدامرجي المتوفى في سنة ٨٦٤ هـ مرقم بالرقم ٥٨٦ .

ومع ذلك فان هذه الاشارات ليست قاطعة في نفي كتاب النتف في الفتاوى عن

السعدي ، وايسر ظن فيها ان آخرين من الفقهاء المتأخرين صنفوا مجموعة فتاوى واستعاروا

لها عين العنوان كما هي عادة بعض الفقهاء ، او صنفوا بعض المختصرات من كتاب النتف او

منه ومن غيره ففات النساخين والمفهرسين ضبط الحقائق ، وما اكثر جناية النساخين على نسبة الكتب الى مصنفها .

ومما يقوي هذه الافتراضات ان الاشارات المذكورة قاصرة على بعض كتب التراجم .
ومها يكن فان دقة البحث تقتضي النظر الى تراجم هؤلاء الذين نسب اليهم كتاب التتف او كتاب في التتف من بعد عصر السفدي .
واولهم الغزنوي الذي اشار الى لقبه هذا ابن قطلوبغا في كتابه تاج التراجم ، ولم يعرفنا به تعريفاً كافياً .

والذين نسبوا الى « غزنة » من فقهاء الحنفية :

١ — ابراهيم بن محمود الغزنوي ابو اسحق الذي ترجمت له الجواهر المضية (١ ص ٤٨) فذكرت ان مولده في سنة ٦٠٥ هـ تقريباً وأنه درس بمدرسة القادرية بدمشق ، وزوج ابنته بالشيخ بدر الدين عمر بن اسماعيل الدمشقي مدرس الازكشية بالقاهرة ، ولم يذكر في الجواهر المضية ان لهذا الغزنوي مصنفات .

٢ — وثمة غزنوي آخر ترجمت له الجواهر المضية (١ ص ٢٤١) وتاج التراجم لقطلوبغا (ص ٨٩) بعبارة تكاد تتفق بقولها :

« سعد بن عبد الله بن ابي القاسم الغزنوي ابو نصر الامام (الكبير) له كتاب الغرائب والغوامض والملتقطات مجلد لطيف ا هـ

ولعل الملتقطات عنوان مخزل من اسم آخر اطول هو التتف الملتقطات مثلاً .

٣ — وثمة غزنوي آخر هو احمد بن محمد بن محمود المتوفى سنة ٥٩٢ هـ صاحب المقدمة المعروفة في الفقه : وقد وردت ترجمته في الجواهر المضية (١ ص ١٢٠ - ١٢١) ولم يذكر في تصانيفه كتاب باسم التتف .

٤ — وغزنوي آخر هو عمر بن اسحاق ابو حفص الغزنوي الهندي المتوفى سنة ٧٧٣ هـ ومصنفاته الفقهية هي شرح الهداية المسمى بالتوضيح والشامل في الفقه ، فروع

مجردة وشرحه للهداية على طريقة الجدل في ستة اجزاء كبار . وله شرح البديع في اربع مجلدات وشرح المغنى للخباري في مجلدين وكتاب الغرة المنيفة في ترجيح مذهب ابي حنيفة (طبع) وكتاب في فقه الخلاف وشرح الزيادات والجامعين لم يكل (تاج التراجع ١٤٢ - ١٤٣) وترتيب فتاوى قارى الهداية . مخطوط في مجموع بالاوقاف (رقة ٣٢١١ ، ١) وقد جاء في مقدمة الكوثري على الغرة المنيفة ان لهذا الغزنوي كتاباً يسمى « زبدة الاحكام في مذاهب الائمة الاعلام » والظاهر ان هذا هو الكتاب الذي اشار اليه ابن قطلوبغا بقوله ان له كتاباً في فقه الخلاف .

والحاصل فان تراجع هؤلاء الفقهاء لم يرد فيها ان لهم مصنفاً آخر اسمه الننف المهم إلا ما اشرنا اليه من احتمال ان يكون كتاب الملتقطات لسعد بن عبد الله الغزنوي يسمى في الاصل « الننف الملتقطات » ولذا كان من المحتمل جداً ان يكون السفدي قد لقب في عصره بالغزنوي ايضاً لعلاقة كانت بينه وبين غزنة من اقامة او ولاية قضاء فقد كان من عادة القدماء الانتساب الى اكثر مدن بلادهم كثيراً من مناسبة .

ومهما يكن من الامر فتمى مكتبات استانبول مخطوط باسم الننف نسب الى الغزنوي فتمى مكتبة قليج علي باشا مخطوط عنوانه « الننف مع خزائن الفقه للغزنوي وابي الليث » ورقه ٤٦٦ .

ومخطوط آخر عنوانه الننف في الفتاوى نسب للدامرجي وهو في مكتبة يكي جامع (رقم ٥٨٦ - ٥٩٠) ولذا وجب البت في نسبة هذه المصنفات الى اصحابها المذكورين وهل هي مصنف واحد بعينه ام مصنفات مختلفة تحمل اسماً واحداً ؟

هذا السؤال الذي انتهت عنده ارجأت الاجابة عليه بصورة شبه قاطعة حتى نتاح لي سيرة اخرى الى تركيا وقد اتيت والله الحمد في صيف ١٩٦٨ فررت في يوم ٢٦/٧/١٩٦٨ مكتبة السليمانية في الاستانة وهي تعد الآن من اغنى مكتبات هذه المدينة بالمخطوطات الاسلامية وقد طلبت كتاب « الننف الحسان » من تصنيف الشيخ العلامة انقاسم بن

عهد الدامرجي الحنفي ومن هذا الكتاب عدة نسخ خطية في مكتبة « يكي جامع »
 (رقم ٥٨٦ - ٥٩٠) فوجدت ان هذا الكتاب هو عين كتاب التنف في الفتاوى للسفدي
 ولا يختلف عنه الا في كون الدامرجي قد اختصر اسماء الفقهاء الذين وردت الاشارة الى
 اقوالهم في الكتاب في رموز جاء في صحيفة منه : « علامة ابي حنيفة (ح) وعلامة
 ابي حنبل (ص) وعلامة محمد بن الحسن الشيباني (ح) وعلامة ابي يوسف (ف) وعلامة
 الامام مالك (م) وعلامة الامام الشافعي (ش) وعلامة الاوزاعي (ع) وعلامة زفر
 (ز) وعلامة سفيان | الثوري | (ن) وعلامة ابي ثور (ث) وعلامة الحسن البصري
 الحسن او البصري كاملة وعلامة عبدالله بن المبارك (ك) وعلامة الامام احمد بن حنبل
 (ل) وعلامة عثمان البتي (بتي) وعلامة ابي عبدالله (ع) .
 وقد وجدت ان النسخة المرقمة بالرقم (٥٨٦) هي بتاريخ ٢٢ رجب ٨٦٤ هـ والنسخة
 المرقمة بالرقم (٥٨٧) ليست منسوبة للدامرجي ولا لغيره وهي بخط الحاج علي
 الداغستاني وغير مؤرخة وليس في هذه النسخة التي اغفل فيها ذكر اسم المؤلف اختصار
 لاسماء الرجال . اما النسخة المرقمة بالرقم (٥٨٨) فقد كتب على اول صحيفة منها « كتاب
 التنف في الفقه للغزنوي وقد ورد في هذه النسخة ترجمة السفدي نقلا عن تاج التراجم وفي
 آخر هذه الترجمة عبارة « قلت وفي ايدينا كتاب التنف يعزى للغزنوي والله تعالى اعلم »
 وقد كتب هذه النسخة سنة ١٠٣٩ هـ وان النسخة (٥٨٩) ورد في اول ورقة منها « كتاب
 التنف في الفقه للغزنوي عن مذهب الامام الاعظم » وهي غير مؤرخة وان نسخة (٥٩٠)
 وهي تعزو التنف لقاسم بن الحسن الدامرجي وتشير ايضا الى ان الدامرجي هذا « كتب
 الفتاوى حسب ما رأى وأفتى العلماء الاربع » وهذه النسخة ايضا ترمز للعلماء بعلامات .
 وهكذا غلب على ظني بعد الاطلاع على هذه النسخ وتواريخ خطها ان النسخ المنسوبة
 للغزنوي والدامرجي هي من المنتحلات التي انتحلها هذان الفقهاء او انتحلها ايها طلابها
 بعد ان درسوا عليها كتاب التنف للسفدي غير معزو الى مؤلفه الحقيقي وجميع النسخ

المفردة للغزنوي والدامرجي هي دون نسخة إيران والموجمل دقة في العبارة ، وقد اقتصر منتجوا الكتاب أو ناحلوه على اختصار أسماء الفقهاء بالعلامات المذكورة وقد اعتمدت النسخة المرقمة بالرقم (٥٩٠) لمقابلتها بما استنسخته من كتاب الننف في الفتاوى للسفدي ومما زاد هذا الاستنتاج قوة أني زرت بعد ذلك المكتبة الملكية في أزمير فاطلمت في يوم ٨ اغسطس سنة ١٩٦٨ على المخطوطة المرقمة بالرقم ٣١٢ / ٢٦ فوجدتها من نسخ الننف أيضاً وعدد أوراقها ٢٥٩ وقد جاء في الصحيفة الأولى منها « كتاب الننف في الفقه على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله استخرجه الشيخ الإمام أبو عبد الله القاسم بن الحسين الغزنوي رحمه الله تعالى » وقد جاء في هامش هذه النسخة أيضاً ترجمة السفدي نقلاً عن تاج التراجم وجاء في هذه الصحيفة أن هذه النسخة « وقعت وقتاً صحيحاً وإن واقفها هو الشيخ محمد اغا زاده احمد سعيد افندي بتاريخ ١٣١٠ هـ » وقد جاء في آخر هذه المخطوطة أي في الوجه الثاني من الورقة ٢٥٩ « تم الكتاب بعون الملك الوهاب ، كتبه الفقير المماتيل ابن رمضان غفر الله له ولوالديه » ~~محرراً في أواسط جمادى الأولى سنة إحدى وسبعين~~ وألف .

وهكذا تبين لي أن هذه النسخة المسماة بالننف لا تختلف عن كتاب الننف للسفدي وأن مؤلف كتاب الننف الحقيقي هو السفدي لا الغزنوي ولا الدامرجي يؤيد ذلك إلى جانب ما ذكر أن نسبة الننف إلى الغزنوي في هذه المخطوطة الازميرية نسبة متهافئة لا تحظى بالاعتقال أو جهل ناسخها بمؤلفها الحقيقي ولذا فإنه اكتفى بقوله « استخراج » ولم يقل تأليف « أو تصنيف ومعلوم أن الاستخراج تعني تجميعاً لمواد الكتاب بعيداً عن أصالة التأليف والتصنيف وقد يقرب هذا الاستخراج من حد الانتحال فلا يفصل بينها سوى حسن النية أو الغفلة ، وأغلب الظن أن الغزنوي عثر على نسخة نادرة من ننف السفدي فأعجب بها ونسخها لنفسه وربما درسها لطلابه فنسبها هؤلاء إليه على هذا النحو من النسبة الضعيفة المتهافئة فاختلط الأمر على مصنفى كتب الفهارس .

سيرة السغدي :

عاش السغدي في القرن الخامس للهجرة فقد توفي في بخارى عام ٤٦١ هـ - ١٠٦٨ م ولا نعلم تاريخ ميلاده ولا سنة وفاته .

ولقد لقب بشيخ الاسلام فكان من اوائل من لقبه بذلك اللقب وقد جاء في الفوائد البهية بصدد هذا اللقب انه « كثر العرف على ان شيخ الاسلام يطلق على من تصدر للافتاء وحل المشكلات فيما شجر بينهم من النزاع والخصام من الفقهاء العظام .. وقد اشتهر بها من أختيار المائة الخامسة والسادسة اعلام منهم شيخ الاسلام أبو الحسن علي السغدي » ولم يتبدل هذا الاصطلاح الا على رأس المائة الثامنة (الفوائد البهية ص ٢٤١ - ٢٤٢) .

وانتهت الى السغدي رئاسة الخنفية في بخارى وعهد اليه بالقضاء .

ولم تقتصر ثقافته على الفقه فقد جمع الحديث أيضاً ، ولكنه كان مقلاً من التصنيف فلم تشر كتب التراجم القديمة والحديثة لغير كتابيه المذكورين (التتف وشرح الجامع الكبير) وقد روى عنه السرخسي (محمد بن أحمد) المتوفى سنة (٦٨٣ هـ) ، ولكن صاحب الفوائد البهية ذكر ان السغدي تفقه على شمس الأئمة السرخسي وروى عنه شرح السير الكبير !

ومما يكن فان السغدي تصدر للافتاء في عصره ورحل اليه في النوازل والواقعات ، وتكرر ذكره في فتاوى قاضيخان ومشاهير الفتاوى وكتب الفقه الاخرى .

والسغدي منسوب الى سغد بضم السين المهملة وسكون الغين المعجمة وفي آخرها دال مهملة وهي ناحية كثيرة المياه والاشجار من نواحي سمرقند كما جاء في الجواهر المضية (٢/٣٦١) على ان السغد أو الصغد قبيل من الاتراك فلعل هذه الناحية نسبت اليهم حينما نزلوها .

السفدي المناظر :

ويمتاز السفدي بكونه كان خلافاً مناظراً ونشير كتب التراجع الى اضطلاع به بالمناظرة مع فقهاء المذاهب الاخرى وفي مقابلة فقهاء الشافعية الذين اكثر الحنفية مناقشتهم الحساب وذكر الخلاف معهم في الرأي ، ويبدو طابع فن الخلاف في كتب التنف حيث انه كما اشار فهرست مكتبة رضوي في استا القدس لم يقتصر على ذكر اقوال الحنفية بل أشار الى اقوال فقهاء اعلام آخرين فذكر خلاف الشافعي ومالك والاوزاعي وسفيان وأبي ثور وابن حنبل وعثمان البني الخ .

وقد اتزم السفدي في عرضه اقوال الفقهاء وخلافهم جانب الحياد من دون ان يرجح رأياً أو يأخذ بقول مع عنايته الشديدة بالإشارة الى قول فقيه يسحيه بأبي عبد الله . وترد فيه أحياناً عبارة « قال الشيخ » فن المقصود بهذه العبارة ؟ ومن هو أبو عبد الله ؟ أما عن السؤال الاول فالظاهر ان المقصود بذلك هو السفدي نفسه لأنه يذكر أحياناً قول أبي عبد الله ثم يذكر قول الشيخ ، والظاهر ان المقصود أملاها السفدي بن طلابه أو أن النساخين نسخوا عن النسخة الاصلية فأضافوا الى نسخهم هذه العبارة ، هذا عن هذا السؤال أما عن السؤال الثاني فسنعود اليه عند النظر في أسماء الفقهاء الذين نقل السفدي أقوالهم .

ميزة كتاب التنف :

ويمتاز كتاب التنف بالروح الاحصائية في تعميده القواعد وهو اسلوب لمسه في كتاب خزنة الفقه لأبي الليث السمرقندي^(١) ، وقد طوره السفدي بما ادخله عليه من تهذيب وتبويب .

هذا الاسلوب الاحصائي في جمع القواعد الشاردة من مختلف ابوابها وهذه الواقعية نجدها بارزتين في كتاب التنف بروزاً واضحاً حيث حرص السفدي على ان يحصي كل احتمال ممكن فيما قعده من قواعد فقهية ، وان لا يغادر احتمالاً ممكناً إلا ذكره ، فأطنب في تقسيماته ،

(١) خزنة الفقه ص ٣٢

وفي عرض وجود كل مسألة ، ولم يكن فيما فعل بعيداً عن واقع الحياة وطبيعة الاشياء ،
ولعل حرفة القضاء هي التي يسرت له هذا الجمع بين الواقعية وبين المنطقية في تقدير وجود
الاحتمالات الممكنة ، وكشف القناع عن بعض ظروف مجتمعه في عصره ، اذ نجد واقعيّاً
في حصر انواع الجرائم الجنسية التي كانت متفشية في عصره ، وما كان يشوب اكثرها من
انواع الشذوذ ، ولم يكن في ذلك متعجباً فيما احصاه من واقع ذلك الشذوذ الجنسي الذي
حدثنا عنه المصادر الادبية فقد سجل لنا اديب العربية ونايعة النثر العربي ابو عمرو عثمان
ابن بحر الجاحظ صوراً من شذوذ الميول الجنسية في عصره فيما خطته براعته في كتاب
الحيوان وغيره من فصول صور فيها تلك العلاقات الجنسية الشاذة حتى مع الحيوان ولسنا
في صدد تعليل ذلك الشذوذ وان يكن تعليلاً مبسوراً في مجتمع طبقي يشيع فيه الحرمان
والنهم الجنسي في اغلبية الشعب والمطر والتخمة في اقلية من الطبقة العلية المترفة .

مهما يكن فان الطابع الذي يمتاز به أسلوب كتاب « النتف » هو طابع عملي تفهيمي
فهو لا يميل الى الدخول في الشرح والتعليل بل يقتصر على تفهيم القواعد العامة والتفصيلية
بأسلوب موجز ، متوخياً اهدافاً عملية هي تيسير مهمة الافتاء والقضاء والتدريس بحصر
المسائل الممكنة والمحتملة وافترض الفروض المتنوعة والتقسيمات المحتملة تيسيراً للفهم على
الطالب والادراك على المفتي والمستفتي وهذه الخصائص وثيقة الصلة بعنوان الكتاب
نفسه فهو اسم على مسمى اي « نتف »^(١) من القواعد الفقهية والفتاوى مجردة من
التعليل والشرح الا ما قل او اقتصر على سند القاعدة من الكتاب والسنة والآثار حين
يمزو مختلف الأقاويل الى مختلف المذاهب وكبار المجتهدين في عصر تكون المذاهب
التقليدية وفي عصر الصحابة والتابعين ، وهذه النتف بعد ذلك قريبة من روح التقنين
الوضعي في عصرنا هذا إذ انها تعرض القواعد الفقهية عرضاً مجرداً خفيفاً على مختلف
اقوال الفقهاء ، وهذه ميزة اخرى من مميزات هذا الكتاب ، ونعني بها كونه اتبع اسلوباً

(١) النتف بالضم ما تنفقه بأصبعك من التبت وغيره . ج كسر د . وكهزة من ينتف من العلم شيئاً
ولا يستقصيه . القاموس المحيط .

- على تجريده من روح المناظرة - فهو من ساليب تعرض المتعة في من الخلاف ، حيث تسرد القواعد الدائرة حول كل مسألة وفقاً لأقوال مختلف الفقهاء ، وهذه الماربة من شأنها ان تجعل من هذا المصنف مرجعاً لطيفاً من مراجع حركة التقنين تقنين الفقه الاسلامي التي برزت اليها الدعوة في عصرنا هذا .

ولقد توسع السعدي في طريفته هذه فلم يقتصرها على رواية مذاهب اهل السنة ولكنه ربط في احوال كثيرة بينها وبين اقوال مذاهب السلف كما اشرنا ، مع اشارات قليلة فلة مؤسسه الى اقوال مذاهب اسلامية اخرى خارجة عن الاطار التقليدي لمذاهب اهل السنة ، اراء هذه حقائقاً رأينا ان نحتكم تعرضها هذا الكتاب المتف الطائفة من القواعد الفقهية في مختلف ابواب الفقه مشيرين في كل قاعدة خلافة الى القواعد وتبصيرها في مذاهب واقوال اخرى . ويختار كتاب التفت بمجمعه بين اقوال مختلف فقهاء من مختلف المذاهب السنية وغير السنية والمعنساته برواه اقوال المذاهب المتفرقة مقادوها واتباعها ، ولا يجار اعادة مع الوضوح ولذا يمكن قول ان أهمية التفت مضاعفة لأنها لا تقتصر على كونه متمماً فقهيّاً إذ هو متن فقهي وخلافي عرضت فيه اقوال المذاهب عرضاً محايداً ، ولعلم الخلاف تاريخ طويل ومزيج واسلوب نوهاه في كتابنا المسمى بالنظرية العامة في القانون المواريث وعلم الخلاف (ص ٨١ وما بعدها) . وحسبنا ههنا ان نشير الى ان فقهاء المسلمين راعوا اختلاف المجتهدين والمذاهب ، فرتدوا على حوار هذا الاختلاف واحتمال وقوعه في بعض المسائل احكاماً خاصة كاحكام بيع انفاست قائمها تختلف باختلاف ما اذا كان الفساد متفقاً عليه ام مختلفاً فيه ، وكقاعدة بقس حكم اقاصي فقد فرقوا فيه بين المسائل الخلافية وبين غيرها ، فأجازوا بقضه في غير لامور الخلافية ، وكل هذه القواعد تصدر عن روح التساهل في مسائل الخلاف وعن اعتبار الاقوال الاجتهادية مستوية في وجوب رعايتها وعن افساح المجال للقاضي ان يحكم وفق اجتهاده ، وان يتخير بين اقوال المذاهب ما يراه اوفى الاقوال باحقيق الحق . دون ان يتقيد بذهبه او بذهب من ولاه القضاة .

سلسلة مشايخه :

ولا تشير كتب التراجم امر به في سلسلة مشايخ السعدي ، ولا الى من تلقى عنه
 عنه ، ولكنها تكتفي بتلك الاشارة بمقتضى الى تلقي السرحسي عن السعدي كتاب
 سير الكبر للشيبي ، وقد وردت سلسلة رويته سعديه لكتاب السير في الجزء الاول
 من شرح هذه السير للسرحسي (ص ٥ منه) ومنها تستفاد سلسلة مشايخ السعدي التي
 تصل اليه وبين شيبي حيث يروي سعدي كتاب المذكور على النحو الآتي .

١ - السعدي (القاضي أبو الحسن علي بن الحسين) عن :

٢ - الكوفي (الحاكم الامام أبو محمد عبد الله بن أحمد) عن :

٣ - الحاكم (أبو أحمد محمد بن محمد بن الحسين) عن .

٤ - أبي القاسم (أحمد بن جهم) عن :

٥ - البلخي (عصمة) عن :

٦ - نصر بن يحيى ، عن :

٧ - الجوزجاني (أبو سليمان) عن :

٨ - الشيبي (محمد بن الحسن) .

ولم ترد ترجمة الكوفي في المطوع من تراجم الحنفية وطلقاتهم (الجواهر المصية
 ولفوائد البهية وتاج التراجم) .

اما الحاكم أحمد بن محمد بن محمد بن جهم فقد ورد في الجواهر المصية (٢ / ١١٥) ترجمة
 مقتضية لفتيه اسمه محمد بن محمد بن الحسن المستملي استاذ العقيلي ، والظاهر انه ليس هو
 المقصود بالكوفي المذكور في سلسلة مشايخ سعدي ، فان لقب عقيلي اطلق في طبقات
 الحنفية وتراجمهم على أحمد بن محمد بن أحمد ثمس لدين العقيلي الانصاري البخاري المتوفى
 في سنة ٦٥٧ هـ .

وعلى جده لأمه شرف الدين عمر بن محمد بن عمر العقيلي المتوفى في سنة ٥٧٦ هـ ، أي

أحمد وفاة السعدي بأكثر من قرن ولا علم أن يكون تلميذاً للحاكم أبي أحمد محمد بن
 الحسن الذي كان تلامذته معاصرين لمشايع السعدي .
 أما أبو القاسم أحمد بن جهم فالمقصود به أبو القاسم الصفار .
 وأما عصمة البلخي ونصر بن يحيى والجوزجاني وترجماتهم معروفة وقد ذكرناها في
 كتابنا المسمى بالمصنفات الفقهية وهم جميعاً من فقهاء شعبة الحنفية في خراسان وما وراء النهر .
 وأما الشيباني فهو تلميذ أبي حنيفة ومدون فقهه .
عصر السعدي :

عاش السعدي في أقرن الخامس الهجري وعصر أحداث نصف الأول منه وشطراً من
 النصف الثاني أي أنه عاش بعد عصر أبي فرات منه دولة سامانية ، وكان تقراض
 هذه الدولة محفوقاً بالحروب وغزوات حتى شكك الأعداء وراء النهر وعاصمتها بخاري لما
 كان يصعب تلك الأحداث من سبب وببب وسبب سبب إلى الخراب العامة ومن الدول
 تركية السلالة والساسان التي امتدت سلطانها إلى بخاري الدولة نقره حامية التي ازدهرت في
 عزمها ، الثقافة التركية بالساسان الأوليغري ولغة تركي يوسف الخاحب الخاص في
 بلاطها ملحمته السياسية الاحلاقية الخيرية التي صاغ فيها قواعد الدول مثلى في السياسة
 والاحلاق بأسلوب قصصي رمزي مثلت فيه المعاني لمجردة شعوراً .

وكانت الاميرة المحمودية افغنوية وحاصرتها يومئذ عربة من أهم السلالات الحاكمة في
 شرقي العالم الاسلامي والحاصل فان عصر سعدي هو عصر دول الطوائف ، وقد شهد هذا
 العصر في شرقي الخلافة العباسية ميلاد أكثر من دولة اسلامية لدين تركية السلالة والقيادة ،
 تدين بالولاء للعباسيين ، وبالتقليد للذاهب السنية عامة وللمذهب الحنفي خاصة ، وتحاول
 كسح حجاج التيارات الثورية العنيفة التي كانت تسعى لتقويض الخلافة العباسية وعقيدة اهل
 السنة وقد كان جهاد تلك الدول اسمه بجهاد التماثيل الاولين في عصر الرشدين كما لاحظ
 ذلك بعض المستشرقين المعاصرين المختصين بالتاريخ التركي في العصور الاسلامية .

وقد عاصر السعدي من الخدماء العباسيين تقادر بالله المتوفى في سنة ٤٥١ هـ والخليفة
 القائم بأمر الله .

مما دح وكلمة هنامية

اولا - مما دح من القواعد اذهبية التي صاغها السني في كتاب انتف عن محب و ما وردت في هذا المصنف او تعد تعديها تعديلا يسرا تحريرها مما يعد رائدا عن القاعدة من العبارات ولا يصير حده تصانغة القاعدة :

من باب العبارات

قاعدة (ما يعمل بالميت في البحر) . اذ مات احد في البحر فيكس ويحمد ويصلى عليه ويسيب في الماء .

قاعدة اطعام اولياء الميت . يستحب ~~الذي يجعل~~ شيء من اطعام اولياء الميت ويبعث به ايدهم (١)

قاعدة اعرل لا يعزل لرحل عن امرته الا برضاها
قاعدة ترك الحائض . متى قالت المرأة اني حائض فعليه ان يتركها ، ومتى قالت اني ناهرة قربها من شاء .

فروع الفقه العام

(الضرائب - الزكاة - الصدقات)

قاعدة صدقة افطر : صدقة القمطر و حبة (عند فقهاء وسنة عند ابن عبد الله)
في الزكاة عامة قاعدة - ما تحب فيه الزكاة : تحب الزكاة في الذهب والفضة ومما اع
التجارة .

قاعدة مال اصغير : لا زكاة في مال الصغير (عند الحنفية)
اخرى : في مال اصغير لزكاة كما في رصه ، عشر (عند شافعي ومالك)

(١) لم تزل هذه العادة مرمية في العراق حتى يومنا هذا

أخرى . عن الوصي بن يحفظ أسين بن ما أيايم فاداد أدرك أمره ناداء الزكاة لملك
السين (قول سميان)

قاعدة مضاف : يشترط في الزكاة النصاب الكامل .

قاعدة الحرة عن الدين : من أسباب وجوب الزكاة حل المال عن الدين

قاعدة ما يعفى من الزكاة : لا زكاة في الحبوب التي لمنفعة البيت والدواب المعسدة
للاركوب ، وللمارل للسكن والاثواب للباس ولا لامتعة لاجلها ونحوها وان كثرت وعظمت
قيمتها .

قاعدة اموال التجارة : ما اشتراه للتجارة ففي قيمته الزكاة .

قاعدة الاموال المستعانة من غير عوض : ما استفاد من الاموال من غير شيء وبديل
فليس لاجلها مثل الهبة والميراث ونحوها وان اتخذت بنية التجارة .

قاعدة : لا يجمع الخراج والعشر ولا الخراج والزكاة .

قاعدة مال الوصية : ما اوصى له به فآخذت بنية التجارة يصير للتجارة (في قول ابي
يوسف وفي قول محمد لا يصير)

قاعدة المال الذاهب . لا زكاة على المال الذاهب كالمغصوب والمسروق

قاعدة المال الحرام : انما تكون الزكاة في المال الحلال اما الحرام فيرد فان لم يكن خصم
حاضر فيعطى للفقراء كله .

قاعدة الدين المانع في الزكاة : دين معاد على المدين يمنع وجوب الزكاة (في قول ابي
حنيفة واصحابه وابي عبد الله)

أخرى لا يمنع (في قول الشافعي)

زكاة اعشر قاعدة : ما ينحصر لهذه الزكاة : العشر على ثلاثة اوجه : عشر الارض وعشر
الاموال التي يمر بها على عاشر المسلمين وعشر نصارى بن تغلب .

قاعدة عشر ما احيى من موات : الارض الموات اذا احيها احد بماء عشري فعليه

العشر اذا لم يكن فناء لقوم ولا محتطاً ولا مرعى لقوم ، ولم يكن لها مالك . ثم لا يحجبها
الاباذن الامام (في قول ابي حنيفة ، ويحجبها بغير اذنه في قول ابي يوسف ومحمد وابي عبد الله)
قاعدة عشر الارض المدفوعة مزارعة . اذا دفع الارض امثربة مزارعة فالمزارعة
فاسدة الا ان يقول ان عشرها على رب الارض (عند ابي حنيفة)

اخرى : (بعينها) عشر عديها جميعاً اذا سغ نصيب كل واحد منها ما يجب فيه
العشر (عند ابي يوسف ومحمد وابي عبد الله)

قاعدة عشر تجارة اجري : تؤخذ من اجري اذا دخل دار الاسلام مستأماً للتجارة
العشر الكامل في كل مرة يخرج منها للتجارة

من عبارتي الدستور الاسلامي

معاملة اهل المغي : قاعدته دعوتهم الى العدل وانتمرق : اذا اجتمع اهل المغي
وساربت لهم شوقه جبر الامام اليهم احكامهم ويمنحون دعوتهم الى العدل وان يرفقوا ،
فان فعلوا كف عنهم وان ابوا قاطعهم

قاعدة المبادأة بالقتال : الاصل اذا اتهموا بدمك عنهم حتى يكونوا هم الذين يبدأون
بالقتال ، وان خشي اذا امسك ان اشتد شوكتهم فلا يطبقهم فلا بأس ان يبدأهم بالقتال .

قاعدة ما يفعل باهل المغي : اذا غلب عليهم الامام وقهرهم فانه لا يقبلهم ولا يسلمهم
ولا يغنم اموالهم بل يحفظها عليهم حتى يأمنهم ويعلم نوتهم .

قاعدة ما يفعل اسلاحتهم : ما واحد من سلاح وكراع لاهل المغي دفعه الى بيت لمان
حتى يعلم نوتهم ثم يردده عليهم .

اخرى : (بعينها) يحمس ويقسم (قول ابي يوسف)

قاعدة تعقيب المدبرين : لا يتبع الامام ومدبرهم الا ان يكون لهم ملحقاً يلحقون اليه
نخشى ان لم يتبعهم ان يلحقوا بمعصهم فلا بأس حينئذ ان يتبعهم حتى يأخذهم ويفرقهم .

قاعدة : اذا رجع البغاة تائبين فما واحد في ايدي اهل العدل من اموالهم رده عليهم ،

وكذلك ما يجد في الدين من اموال اهل العدل يأخذ منهم ويرده الى اصحابه .
 قاعدة : لا يسغي للامام ان يوادع سفاك عي مال يأخذ منهم ، فان فعل فهو مردود .
 قاعدة : قتل اهل العدل بمرته اشهد ، يصنع بهم ما يصنع بالشهداء فيدفنون
 ولا يصلى عليهم .

قاعدة حكم الزنديق : الزنديق يقتل (قول مالك)
 اخرى : لا يقتل (قول ابي حنيفة وصاحبيه وابي عبدالله)
 قاعدة الاكراه في الاسلام . لو اراد مياً اكره على الاسلام فاسلم ثم ارتد فهو مسلم
 ويحرم على الاسلام غير انه لا يقتل للشبهة ولكن يحبس حتى يسلم (قول محمد)
 اخرى : (نعيمها) لا يحكم اسلامه ولا يجبر عليه (قول اشاعري ومحمد بن صاحب)
 الجهاد : قاعدة من يحور الامام فسهم قبل ا قتال . يحور للامام ان يقتل من العدو
 قبل القتال اعدو والحق واسدس ولا سرا وان شاء حبسهم وقيدهم

القصاص القضاوي

قاعده مشاورة الفقهاء : للقاضي ان يحصر مجلس قضاؤه اهل الفقه ان احتاج اليهم .
 قاعدة الاشخاص : شخص قاضي وان لم يقم المدعى بنية (عند شافعية)
 اخرى : لا يشخص الا بنية يقيمها الحاضر (قول الليث بن سعد)
 قاعدة آداب استماع شهادة : لا يلقن القاضي شاهداً شهادته ، ولا يقول اشهد بكذا
 وكذا ، ولكن يدعه وما يشهد به (قول محمد)
 اخرى يجوز ان يلقن الشاهد في غير الحدود (عن ابي يوسف)

اعظام الالتزام

قاعدة الحجر والنعيس : أ - صغير محجور في الامن حتى يؤذن له والاذن انما يكون
 من الأب او وصي الأب اذا لم يكن أب او محاكم اذا لم يكن وصي أب
 ب - وما دام محجوراً فانه لا يحور بيعة ولا شراء ولا اجارته ولا رهنه ولا ارتهاه
 ولا هبته ولا صدقته . ولا اسكاحه ولا ملاقته ولا وكالته ولا كفالته .

قاعدة : الأصل في البالغ العاقل والحرية [مستحصصة بقياس المخالفة من الفقرة (أ) من
 القاعدة السالفة ومن كون المسرف يحجر عليه وهو قبل يحجر أهل التصرف والتعاقد
 وقول أبي يوسف خلافاً لمحمد أن المدين غير محجور حتى يحجر عليه القاضي]
 قاعدة احجر على السفيه . المسرف في ماله يحجر عليه الحاكم في أي وقت كان من عمره
 قاعدة احتبار الخلام عند البلوغ : إذا بلغ غلام فيسلم فيدعي أن يحتر عقله ورشده فإن
 عرف منه الرشده ووقف على الإصلاح وقدر على أن يحفظ ماله دفع إليه .

[هذه القاعدة قيدت على قاعدة الأصل في البالغ العقل والرشد]
 قاعدة نفيس الغارم : أ - إذا فليس غارماً فلا رباب الديون أن يطلبوا من الحاكم حسن
 المديون لهم [وفيه اختلاف]

ب - ويبيع أمواله من كل شيء خلافاً هو ضروري لمصالحته من الغراء وما إليه .
 ج - فسخة مال المدين عليهم .
 د - أن يحجر على المدين ويحجز أمواله عليهم وأن يمتنعها منه ويحكم بتعليقه
 د - مكررة ولكن لا يحجر الحاكم على المدين (في قول أبي حنيفة وأبي عبد الله)
 قاعدة إذا حجر على المدين لم يحجز تصرفه في أمواله وإن اشترى أو استدان شيئاً لم
 يلحق ثمن ما اشتراه أو ما اقتصره أمواله وإنما يلحق ذمته ، فلا يدخل السامع والمقرض مع
 أرباب الديون فيما حسن لهم ، وكذا أن يقر لا إسان مال بعد يحجز لهم ذلك ذمته .
 قاعدة : أن كانت عادة المدين أن يأخذ أموالاً حسنة ويتعامل بها فرأى الحاكم أن
 يعاقبه على ذلك بحجبه فعل ذلك .

[هذا معناه أن الشارع الآن أن يصع عقوبة خاصة على فعلى التعامل بالتدليس كما هو
 حاصل في قوانين التجارة في الأبواب المتعلقة بالافلاس]
 قاعدة ليس للدائن أن يستوفي دية مرتين .

في العقود عامة

قاعدة في عقود التمليك : عقود التمليك ما ان ترد على اعيان الاشياء او على منافع الاشياء .
قاعدة : يشترط في العقود اجتماع عاقلين ، ولا يجوز ان يقوم الواحد مقام الطرفين
الا ان يشتري مال منه من دمه او يبيعه ما كان له قيمة او بما يتغابن الناس في مثله
قاعدة : جهالة العوض تفسد العقد .

قاعدة عقد البيع ، بيع السيئة : اذا لم يكن الاصل معلوما في بيع السيئة فالبيع
فاسد .

قاعدة بيع من يزيد : في بيع من يزيد يجوز لكل أحد ان يدخل فيه ويرد على من
صاحبه ويأخذه به .

قاعدة : كل عقد فسد وحده فيه "جر المثل" وقيمة لمثل ما لا من الآخر لمسمى او قيمة
المسماة الا ان تكون التسمية اقل للمسمى *فذلك* .

قاعدة البيع مع خيار الرؤية : من اشترى سائمة لم ينظر اليها فهو بالخيار حين ينظر
اليها (حديث)

اخرى : البيع مع خيار الرؤية لا يجوز (عند الشافعي)

قاعدة خيار الشرط : خيار الشرط لا يجوز فوق ثلاثة ايام (في قول ابي حنيفة
والشافعي)

اخرى يجوز الى ما كان (قول ابي يوسف وابي عبد الله)

خيار العيب قاعدة لتحديد العيب : كل شيء ينقص من الثمن فهو عيب .

قاعدة الرد بالعيب : أ - اذ وجد مشتري عيباً في سلعة كان قل اقض او بعه فله
ان يرده قليلا كان العيب او كثيراً .

ب - فان حدث فيها عيب آخر ، ثم علم بالعيب الاول ، فليس له ان يرد ، وله ان يرجع الى البائع بمقتضى العيب .
 قاعدة خيار الاستحقاق : اذا استحق المبيع قبل القبض فالمشتري بالخيار فيما بقي ، وان كان بعد القبض فانه يسترد عصة ما استحق منه من ثمن ، ولا خيار فيما سواه .
 قاعدة خيار الحياة : في بيع اتولية والمرايحة والمحاسرة اذا وجد المشتري المبيع بخلاف ذلك فهو بالخيار ان شاء رد وان شاء امسك .
 قاعدة الغلط في الوصف والحنس : اذا وجد لمشتري المبيع محتماً بالوصف عن اشيء المتهق عليه فالبيع حائر والمشتري الخيار وان كان لاختلاف في حنس المبيع فالبيع باطل .
 (تستفاد من جملة تطبيقات)

العلم قاعده ما يحور فيه - لم : يحور - سم في المكيات والمورونات والمندوعات والمعدودات اذا لم يكن بينها تفاوت كثير .

الشفعة

قاعدة ما تحب فيه شفعة - أ - لا تحب شفعة لا في بيع صحيح في الدور والارضين والقنوت وفي الحيوان واسفن والامتعة .
 ب - ولا شفعة اذا كان الثمن مهراً او احره او جعل خلع او صلحاً عن ثمن العمد ولا في لقسمه والرد بخيار الرؤية ولا في بيع البناء من غير الارض .
 قاعدة شروط الشفعة : يشترط في الشفعة الطلب والاثمهاد والرجوع ، واذا تراخى طالب الشفعة شهراً (ثلاثة ايام) ولم يرجع بطلت شفעתه ، واذا رجع ولم يحضر الثمن أجل ثلاثة ايام فقط .

قاعدة ما يبطل الشفعة : تبطل الشفعة :

- ١ - اذا كان الشفيع حاصراً عند البيع فسكت (وقيل لا تبطل)
- ٢ - او كان غائباً فسمع بالشراء وسكت (وقيل لا تبطل)
- ٣ - وان لم يكن يعلم انه شفيعها فسكت بطلت شفעתه ايضاً (وقيل لا تبطل)

٤ وتسقط اسرار شيع عن المشتري وانفس قد تطلب

قاعدة ترتيب الشراء : الشفعة بشرط الحسنة او لا ثم لأهل الزقاق ثم لأهل الدرب
ثم للجار الملاصق من غيرهم

قاعدة وجوب الشفعة : انما تجب الشفعة بالعقد الصحيح ويستحقها بالاشهاد والطلب
ويملكها بالأحد .

عقد الصلح

قاعدة : اصلح جاز في كل شيء الا صلحاً حرم حلالاً او احل حراماً .
ويحور من الاعيان في كل شيء حرامه وحرمة المباح في كل شيء حارته اطاره .

الاحارة

قاعده ما تحور اطاره . تحور الاحارة فيما يمكن الاتماع به من سلامة عيه لما ذكره
ولا تحور في استهلاكه .

قاعده احارة السعي . ا . احارة النفس حائرة سواء استأجرها الى مدة معينة او الى
مكان معلوم .

ب - فان مضت المدة وهي في البحر فله ان يمسكها حتى يخرج من البحر ويعطيه أحر
مثلها .

قاعدة اجاره الاسلحة . احارة الاسلحة حائرة ، وله ان يقاوم بها ، ولا ضمان عليه
اذا هلكت او فسدت شيء منها وان تعدى في شيء من ذلك فلهك فعليه الضمان ولا أحر
عليه .

قاعدة : الاحارة عن المعاصي فاسدة

قاعدة فسخ الاحارة . تفسخ الاحارة بالعدر (في قول أبي حنيفة واصحابه)

اخرى : لا تفسخ (في قول الشافعي ومحمد بن صاحب)

الوكالة

قاعدة : الوكالة حائرة في الدعوى وحيثات سواء كان الموكل مقيماً او غائراً ، صحيحاً او

مريضاً ، رضى الخصم او لم يرض (في قول أبي يوسف ومحمد و في عبدالله)
 اخرى : لا يجوز ذلك د كان الموكل مقيماً صحيحاً لا برصاً ، الخصم (في قول أبي
 حنيفة) .

قاعدة ما تمحور الوكالة فيه : تمحور الوكالة في كل شيء الا في الحدود و تقصاص
 قاعدة اقرار او كيل : لو اقر او كيل في الحدودة على الموكل شيء ، او اقر بان لا ي
 للموكل على الخصم حار اقراره كله (في قول أبي يوسف)
 اخرى : ان اقر عند الحاكم لزم للموكل ، وان قر عند غير الحاكم لم يلزم و حارح من
 الوكالة (قول أبي حنيفة ومحمد)
 اخرى : لا يجوز اقرار او كيل عند الحاكم ولا عند غيره شيء سنة (قول ابن أبي
 ليلى ومحمد بن صاحب)

الرهن

قاعدة ما يجوز رهنه لا يجوز رهن الامتعة او محموراً ومفروعاً مقسوماً فيما
 يمتثل القسمة او لا يحمل ومعموماً (في قول أبي حنيفة واصحابه و أبي عبدالله)
 اخرى يجوز رهن المتاع (في قول الشافعي ومالك)
 قاعدة زيادة عين المرهونة : تصير الزيادة في العين المرهونة كالاصل في الرهن (في
 قول أبي حنيفة واصحابه و أبي عبدالله)
 اخرى لا تصير الزيادة في الرهن كالرهن (قول مالك والشافعي)
 قاعدة هلاك الزيادة : ان هلكت زيادة رقة من السماء لم يذهب بها شيء من
 الدين .

ب وان لم تذهب الزيادة ولكن ذهب الأصل ونقصت الزيادة ذهب من الدين بقدر
 الأصل وبقي منه بقدر الزيادة وقسم الدين عليها .
 قاعدة الاهية : من جار بيعه حاز رهنه و ارتبانه فيحوز ذلك للصبي المأذون دون
 المحجور .

قاعدة ما يرهن : ما جاز بيعه جاز رهه وارتهانه .

قاعدة ما للمرتين وما ليس له : لس المرتين في الرهن (قول الفقهاء)

اخرى : يجوز للمرتين ان يسكن الدار المرهونة (قول ابي عبدالله)

قاعدة نفقة الرهن . لعقبة الرهن على راهن (قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وابي عبدالله)

اخرى : على المرتين (قول محمد بن صالح)

قاعدة اتفاق المرتين : لو اتفق المرتين على الرهن بغير أمر الراهن والحاكم فهو متبرع ولو بامر الحاكم او الراهن فيكون ديناً على الراهن .

قاعدة ما لا يحور الرهن فيه : لا يحور الرهن في الدرك وفيما يستحدث من الحق (قول ابي حنيفة واصحابه وابي عبدالله وفي قول مالك ما حاروا)

قاعدة الرهن في الامانات . كل شيء أصله أمانة فالرهن فيه مطلق

قاعدة هلاك الرهن : اذا هلك رهن فانه يصيب على الامانة وله دينه على الراهن (قول الشافعي)

اخرى : الرهن بما فيه والمرتين في العمل امين (قول ابي حنيفة)

قاعدة رد الرهن : اذا أخذ المرتين دينه فعليه ان يرد الرهن على الراهن ، فان منعه بعد سؤاله اياه فانه غاصب .

الحوالة

قاعدة براءة المحيل : الحوالة والكفالة سو ، ويبرأ الذي عليه المال (قول ابن ابي ليلى وابي ثور) .

اخرى : سواء وللطالب ان يأخذ ايها شاء

اخرى : لا يرجع في الحوالة على الذي عليه الاصل حتى ينوي ما على الحويل . وفي الكفالة للدائن ان يأخذ ايها شاء (ابو حنيفة وصاحبه وابي عبدالله)

قاعدة لا يرجع صاحب المال على الذي عليه الاصل الا اذا مات الحويل ولم يترك شيئاً او

انكر وليس للمحيل بينة او افلس خبيث يرجع على لذي عليه الاصل (في قول ابى يوسف
ومحمد وابى عبد الله ، وما في قول ابى حنيفة هذا ، فليس لا يرجع به على المحيل لأن العي
لا يكون مفلساً)

الكفالة

قاعدة راءة الغريم : الكفالة على شرط برءة 'عريم والحوالة سواء فلا يرجع المكفول
له على الغريم الا في الوحوه المذكورة في القاعدة السابقة .
قاعدة : اذا لم تكن الكفالة على شرط برءة 'عريم فان المكفول له بالخيار ان شاء
احد الغريم وان شاء أخذ الكفيل حتى يستوفى منها ماله .
المفسر :

قاعدة ما لا تحوز قسمته . لا تحوز اقسمة فيما يضر شركاء (قول ابى حنيفة وصاحبه)
اخرى تحوز (في قول مالك)

قاعدة : لا تحوز اقسمة الميراث اذا كان على الميت دين الا أن يؤدي الورثة من
اموالهم او يؤديه رجل احصي من مال نفسه على ان لا يرجع به على لركة
ب - ولو اخرجوا من الميراث قدر الدين واقتسموا ذلك فالقسمة موقوفة ، فان ادوا
به فالقسمة حائزة ، وان تلف فالقسمة فاسدة .

قاعدة خيار لرؤية في القسمة : متى قاسموا عقاراً او عروصاً ولم يروا ذلك ثم رأوه
بعد القسمة فمهم الخيار فان شاؤا ردوا ماله ون شاؤا ردوا ، وان رآه بعضهم فليس رأى
فلا خيار له ، ومن لم يره فله الخيار .

قاعدة الرد بالعيب : متى وجد احدهم عيباً فيما اصاب فله ان يرد القسمة وان شاء رضى .

اقرار المريض

قاعدة : اقرار المريض اذا اعقبه موته لما كان لغير الوارث فانه حائز وما كان لوارث
وسائر الورثة يتكرونه فانه فاسد (في قول ابى حنيفة وصاحبيه وأبى عبد الله ومالك ،
وجاز ذلك في قول الشافعي) .

اعظام العائلة

نكاح

قاعدة ، الحرمة المؤبدة : الحرمة المؤبدة اما بالنسب او بالنسب .

قاعدة الحمل من الزنا : احصى من رايح نكاحها ولا يحل وطؤها حتى تصع حملها .

اخرى : لا يحل نكاحها ولا وطؤها حتى تصع حملها .

قاعدة نكاح غير المسلمين : نكاح غير المسلمين حائر بلا شهود وفي اعادة . واذا اسلمها

تركها على نكاحها الا اذا كانا مجرمين او تزوجها في عدة مسلم .

قاعدة نسب الولد أ - المولود من فرش عني (من نكاح) يلزم الروح خلا كان او

خضبا ، محورا ، وعينا ، عاقلا كان او مجنونا ، مسلما او كافرا ، عاتما كان او حاصرا ، الا

اذا كان الروح صديرا لا بصور من مثله الاحمال او ولدت بعد النكاح لاقبل من ستة

اشهر ، او غاب الروح وتزوج روحا آخر وولدت فانه لا يلزم الاول (في قول ابي يوسف

ومحمد وافي عند الله ، ويلزمه في قول باقي الصحابة) .

ب - ولا يثبت نسب الولد في هذه الاحوال اشلاث وان ادعاه الروح ، ولا يحل

بنفيه حد ولا لعان .

قاعدة : ولا يدهى ولد غريم الاعلى الا باللعان ، فان مات الروح قبل اللعان كان

نسب الولد ثابتا .

الطلاق : قاعدة الطلاق اسي : يشترط في الطلاق اسي ان تكون واحدة والمرأة

مدخولا بها ومظاهرة من الحيض والنفاس وان لا تكون حاملا .

قاعدة : للروح في الطلاق اسي ان يدع الزوجة حتى تحيض ثلاث حيض فنتين

منه ، وان شاء راحها قبل ان تغتسل من الحيضة الثالثة .

قاعدة : الاقرار بالنسب والروحية يصح اقرار الرجل بالاب والابن والروحة ويصح

اقرار المرأة بالاب والزوج ولا يجوز بالابن الا بالشهود .

قاعدة اللقيط : الافصل في اللقيط أن يأخذه اذ وحده كيلا يهلك (قاعدة حلقية)
قاعدة حكم اللقيط : اللقيط مسلم حر وما وجد معه فهو له .

قاعدة : واحد اللقيط اولى باحبائه من غيره و لا نفاق عليه ، فان ابى ان يفعل ذلك
ورجع الى القاضي ، فان قدر اقاضي ان ينفق عليه من بيت المال الى ان يستغني فعل
ذلك ، وان لم يقدر على ذلك دفعه الى رجل ليقبض عليه ما يحتاج الى ذلك ، على ان يكون
ذلك ديناً على اللقيط يطالبه به اذا ادرك ، فان لم يجد من ينفق عليه حقه على المسكين
ن يحميه ولا يضيعه .

قاعدة : أ - ليس للملحق ان يشتري لقيط ولا ان يبيع عليه الا ما تدفع اليه
الضرورة من طعام او كسوة .

ب - وله ان يقبل له اصدقة وصدق عليه ذلك ولا يجوز له ان يزوجه غلاماً كان او
حارية فان امره القاضي بذلك كله جاز ~~لحيث~~

قاعدة : نسب اللقيط : أ - اللقيط اذا ادعاه الملقط ثبت نسبه منه ولو ادعاه غير
مسلم لم يصدق الا ان يكون اللقيط وحده في قرية لهم فيصدق حيثن يكون له .
ب - واذا ادعته امرأة لم تصدق الا ببينة ، فان شهدت امرأة عدلة انها ولدته قصي
لها به .

النكاح

قاعدة نفقة الزوجة : نفقة الزوجة على الزوج سواء كانت غنية ام فقيرة .

قاعدة نفقة الاولاد : اذا كان الاولاد اغنياء فنفقتهم في اموالهم وان كانوا فقراء فعلى
آبائهم ما داموا صغاراً فاذا كبروا سقطت النفقة الا ان يكونوا زمنى لا يقدر على العمل
قاعدة نفقة البنات : نفقة البنات على الاب ما لم يزوجهن .

قاعدة نفقة الوالدين : نفقة الوالدين واحدة على الولد خاصة لا يشارك فيها احد من الذرية

قاعدة نفقة الرحم المحرم : نفقة الرحم المحرم واجبة على الرجل في ماله (في قول اعقها ،
وابي عبد الله) .

اخرى : لا نفقة لأحد من الاقرباء الا للوالد على الولد والا نفقة الولد على الوالد فحسب
(عند الشافعي) .

قاعدة : نفقة الرحم غير المحرم : نفقة الرحم غير المحرم واجبة كنفقة الرحم المحرم ،
اخرى : غير واجبة .

قاعدة : نفقة العاجز : نفقة الرجل اذا عجز على لرحم المحرم ثم على الرحم غير المحرم
ثم على بيت مال المسلمين ثم على المسلمين (احدى الروايتين عن ابي عبد الله) .

قاعدة : نفقة الاجنبي : نفقة الاعساب اذا عجزوا على بيت المال ثم على اغنياء الناس
(في قول ابي عبد الله) .

اخرى : ليست بواجبة .

الفراغ البحرى

قاعدة طرح البحر : لو ار سمية حنف غرقها فالقوا منها مائة في البحر فن طرح منها
شيئا لغيره ضمن ، وكذلك لو شرط ان ما يبقى فعلى الجميع وما بقي فعلى الحصص
فالشرط باطل (قول ابي حنيفة وصاحبيه) .

اخرى : (بعينها) اشترط جائز ويتراحعون ، ولو طرح بعض ما فيه لجميع من له
متاع في المركب شركاء في ذلك ويتراحعون (قول مالك والليث بن سعد) .

خاتمة البحث

مما اوردنا من نماذج القواعد الفقهية يتضح لنا مدى تطور قواعد الفقه الاسلامي وتتولها على مر العصور واختلاف الظروف والبيئات ، ومدى اعمال الفقهاء وسائلهم الفنية في اشتقاق القواعد الفقهية الجديدة بحيث ان جوانب مختلفة من الفقه الاسلامي تغيرت بعض معالمها على مر العصور :

ففي القواعد التي صاغها مصنف التنف نلمس مدى تغير تعليمات الحرب في الفترة الواقعة ما بين البعوث العسكرية التي بعثها ابو بكر الصديق (ر) ووصاياه الحربية المنفحة باللين والرحمة والرفق بالانسان المسلم وبين عصر العثماني فقي تعليمات ابي بكر نلمس روح الحرب المقدسة العادلة التي لا ترى في الحرب سوى وسيلة اضطرارية لتيسير السبيل امام الدعوة الاسلامية ، فهو لا يريد دمار الامصار ولا اهلاك الحرث والنسل .

وفي فترة الفتن والاضطراب التي اضطر الخليفة علي الى خوضها في سبيل قمع دابر الفوضى نجد تلك الروح الاسلامية نسن في حرب الخليفة ضد الخارجين عليه قواعد انسانية رفيعة يرويها لنا الطبري في تاريخه كما روى لنا كتاب السير للشيباني سنن ابي بكر الحربية .

هذه السنن الحربية المنطوية على الاشفاق والانسانية لم تتبدل معالمها كثيراً في كتب الفقه الاسلامي ولكن الضرورات ومبدأ المعاملة بالمثل مع تجنب المباداة بالعدوان والخيانة والعدو بقدر الامكان املت على الفقه الاسلامي قواعد جديدة نلمسها في كتاب التنف حيث ابيح لامراء المسلمين في محاربة غير المسلمين اساليب حربية املتها ضرورات الحروب

كقطع المياه عن العدو الخ فقد خاض المسلمون وخاضت الدول التركية الناشئة في ظل الاسلام وتحت لوائه حروباً عنيفة في سبيل نشر الدعوة الاسلامية ضد اعداء لا يؤمنون بكلمة التوحيد ولا يفسحون المجال لبثها بالوسائل الملية فكان على الفقه ان يطور قواعد تلك الحروب .

وفي حرب اهل البغي - وهي حرب داخلية - كانت تنشب بين السلطة الشرعية وبين المنشقين عليها من اتباع الفرق والدعوات المختلفة - نجد الفقه الحنفي يستوحي سنن الامام علي (ر) في حربه مع الخوارج وغيرهم ويحرص على المحافظة على تلك السنن الرفيعة بقدر الامكان مع ملاحظة الضرورات وضراوة تلك الفتن ومقدار ما تهدد به كيان الدولة القائمة من المخاطر بحيث اضطر هذا الفقه الى اباحة المبادأة بقتال البغاة احياناً ولكن بمقدار جسامه الموقف وخطورته .

وهكذا نجد الفقه الاسلامي مع محافظته على عمود سنن الخلفاء الراشدين والآثار النبوية يضطر الى مراعاة جانب الضرورات ويخضع لما تمليه عليه التجارب وواقع الظروف والاحوال .

مبدأ الضرورة هذا نجد آثاره بارزة في جوانب اخرى من الفقه الاسلامي بحيث يمكن القول ان مبدأ مراعاة المصالح والضرورات كان عاملاً هاماً في تطور قواعد الفقه الاسلامي وتناول انظمته كما هو الحال بالنسبة لاحكام المياه وكيفية الارتفاق بها .

وتحملنا بعض القواعد التي عرضناها في هذه النماذج القليلة الى التساؤل عن العلة في اختلاف الفقهاء في صدد بعض النظم من النقيض الى النقيض ؟

ولنضرب لذلك مثلاً بقاعدة طرح البحر حيث نجد أن القاعدة التي صاغها الفقه الحنفي بعيدة عن روح العرف البحري القديم في هذا الصدد خلافاً للقاعدة التي صاغها الفقه المالكي فان قاعدة الفقه المالكي متأثرة بهذا العرف القديم الذي وجد المسلمون العمل به جاريًا حين احاطوا بالبحر الابيض واجتازوا سواحله وجزره وجرت فيه اساطيلهم

التجارية ، بل هو هذا العرف نفسه مصوغ في قالب اسلامي .
وتحليل اختلاف هذين المذهبين السنيين في صدد هذا النظام يسير فان قاعدة الفقه
الحنفي صادرة عن عمود القاعدة العامة في الضمان ، في الزام متلف مال غيره بضمان
ما اتلف ، وفي ابطال كل شرط يتعدى اثره ونفعه طرفيه الى غيرهم .
اما قاعدة الفقه المالكي فصادرة عن الاقرار بعرف بحري قديم وجدده المسلمون
متعارفاً في حوض البحر الابيض المتوسط والبحار المجاورة له كالبحر الاحمر فاقروه لما فيه
من عدالة في توزيع اعباء مخاطر البحر والتجارة البحرية على كل ركاب السفينة نظراً
لاستفادتهم جميعاً من طرح البضاعة الزائدة القاذاً للسفينة وركابها وحولتها بحيث يمكن
القول ان قاعدة طرح البحر تخضع لمبدأ الغرم بالغنم ولقواعد الكسب دون سبب .
ولعل احدهم يتساءل عن تلك القواعد التي استقيناها من فصول بحث العبادات مع
طابع هذه القواعد الخلقي ، والواقع ان كثيراً من القواعد الخلقية التي ترد متناثرة في
تأيا مباحث الفقه الاسلامي لا يمكن عزلها عن هذا الفقه اذ لا يمكن تجريد هذا الفقه
عن هذا العنصر فكارم الاخلاق هي الطبقة الاولى التي يقوم عليها بنيان الشرع الاسلامي
وبدونها لا يمكن فهم روح الشرع الاسلامي ، ولعل جانباً كبيراً من القواعد الوضعية
التي يحيل للباحث خلو الفقه الاسلامي منها يعمل شغورها ان القاعدة الخلقيه تسد هذا
الفراغ فليس ثمة شغور الا في الظاهر ، وعلى الاخص وان معظم قواعد الفقه الاسلامي
وكل قانون عادل تنطوي في جوهرها على جانب خلقي وفي هذا يقول احد فقهاء الفرنسيين
ان وراء كل قاعدة قانونية تكن قاعدة خلقية .

والحاصل فان في هذه الامثلة القليلة من قواعد الفقه الاسلامي التي صاغتها يراعة
السعدي وغيره من الفقهاء ما يدعو للتأمل العميق في جوانب عديدة من هذا الفقه ، وفيها
نجد الروح الواقعية تجاور الروح الاستدلالية المنطقية فتتعاون معها على تطوير هذا
الفقه وعلى مراعاة المصالح والضرورات وتقديرها ومجاهاة كل ما يجد من النوازل بما يلائمه

من الحلول بحيث يواصل هذا الفقه تطوره وتثوله وتتجدد نظمه وقواعده حين تمس الحاجة الى التجدد دون الخروج عن عمود آيات الاحكام واحاديث الاحكام لو ادرك المتأخرون من هذه الصناعة الفقهية الاسلامية او من جوانبها الحية المرنة اليقظة الواعية ما ادركه المتقدمون من نوابغ مجتهدينا وفقهائنا ولم يستسلموا لوسن التقليد وحلاوة النعاس .

وثمة ملاحظة اخرى نلصقها فيما اخترنا من قواعد الننف فقد تضمنت بعض هذه القواعد اعرافاً قديمة كقاعدة طرح البحر وقاعدة تسيب الميت في الماء اذا مات في البحر ، وفي هذا من الدلالة ما فيه على ان مرونة الفقه الاسلامي يسرت له هضم مختلف الاعراف والشرائع التي وجد الناس يتعاملون عليها حين انتشر الاسلام في ربوعهم فأنسأهم بذلك شرائعهم واعرافهم القديمة ، وكل ذلك بعد ان اضفى عليها من حسن صياغته ومنطقه ومقاصده ما جعلها جزءاً أصيلاً منه وقطع صلتها بماضيها بما اسبغ عليها من حيوية وعدالة وتوخى الحق والنصفة وما منحها من روح التجدد عبر الاعصار والامصار بحيث يمكن القول ان العبرة في اصالة كل شرع بمقدرته على الهضم والتمثيل وابداع الجديد من العناصر القديمة ولا يقدم في ذلك ما يستعيره من غيره من الشرائع السابقة عليه او المجاورة له فكيف اذا كان التجديد عميقاً شاملاً للاصول قبل الفروع وللأسس والمبادئ العامة قبل الجزئيات والفرعيات ؟

صالح الدين الناهي